المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

–ICRF –

انتهاكات حقوق الانسان في سوريا

– التقرير الاسبوعي –

- **فترة التوثيق [01 اغسطس 2025، 1600 – 07 اغسطس 2025، 1600]**
- **تاريخ الإصدار** 08 اغسطس 2025
- **إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي**
- **الموقع الرسمي** www.icrights.org
- **كود الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-08-01-07**

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

الملخص التنفيذي (1 – 7 آب / أغسطس 2025)

يعكس التقرير الحقوقي للفترة من **01 حتى 07 آب/أغسطس 2025** استمرار تفاقم واقع حقوق الإنسان في سوريا، في إطار نمط متكرر من الانتهاكات الممنهجة التي تمارسها جهات متعددة تشمل الحكومية والرديفة والأجنبية. ويُظهر التوثيق الميداني انتشار الانتهاكات على كامل الجغرافيا السورية، وتراكبها داخل كل حادثة موثقة، مما يرفع من شدة أثرها الحقوقي ويكشف عن تآكل متسارع لمنظومة الحماية المؤسسية.

المؤشرات الرقمية العامة

- إجمالي الأحداث الموثقة **110 حادثة**
- إجمالي الانتهاكات الموثقة قانونيًا **464 انتهاكًا**
- عدد المحافظات المتأثرة **14 محافظة سورية**
- معدل الانتهاكات لكل حادثة **5 انتهاك** في كل حادثة واحدة (يؤشر إلى الطابع المركّب لكل واقعة)

أعداد الضحايا خلال الفترة

- عدد المعتقلين تعسفيًا **84 معتقلًا**
- عدد الجرحى **42 جريحًا**
- عدد القتلى **45 قتيلًا**
- عدد المخطوفين / المختفيات قسرًا **82 حالة**
- عدد الحالات غير المحددة (خطر / غموض أمني) **26 حالة**

الأنماط الحقوقية الموثقة

انتهاكات قمعية – أمنية (النمط الأكثر تكرارًا) شملت الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب، القتل خارج نطاق القانون، والتهديد المباشر. تركزت هذه الممارسات في محافظات دمشق، حمص، دير الزور، حماة، ريف دمشق. و**دلالة النمط** الاعتماد المنهجي على أدوات العنف الرسمي وغير الرسمي لضبط السكان والسيطرة على المجال العام.

انتهاكات تمييزية – طائفية : تمثلت في التحريض الطائفي، الإبعاد القسري، حجب الخدمات، والتوقيفات الانتقائية لأسباب دينية أو مناطقية. سُجلت بوضوح في السويداء، ريف دمشق، حمص، اللاذقية. و**دلالة**

النمط استخدام الانتماء الطائفي كمعيار للاضطهاد، مما يهدد السلم الأهلي ويُشكل خرقًا خطيرًا للقانون الدولي الإنساني، ويرقى إلى جرائم ضد الإنسانية عند تحقق شروط الاستهداف الجماعي المتكرر.

انتهاكات بنيوية – مؤسساتية: تشمل تفويض جهات غير رسمية بتنفيذ أعمال أمنية، غياب الحوكمة الرادعة، وتقصير الجهات القضائية في الحماية. في العديد من الحالات، أظهرت المؤسسات الحكومية عجزًا وظيفيًا أو تواطؤًا مباشرًا مع الجهة المنفذة للانتهاك. و**دلالة النمط** تحوّل الانتهاك من سلوك فردي معزول إلى جزء من بنية الدولة وآليات إدارتها.

انتهاكات ذات طابع دولي – عابرة للحدود: نُسبت إلى الجيش الإسرائيلي، الجيش التركي، وقوات التحالف الدولي، وشملت القصف، التحليق العسكري، عسكرة مناطق مدنية، ودعم فصائل محلية منخرطة بانتهاكات. تركزت هذه الانتهاكات في القنيطرة، الرقة، الحسكة، دير الزور. و**دلالة النمط** هذه الأفعال تشكّل خرقًا مباشرًا لاتفاقيات دولية (مثل اتفاق فصل القوات 1974 واتفاقيات جنيف)، وتضع الجهات المنفذة تحت طائلة المسؤولية القانونية الدولية.

الخلاصة

- الانتهاكات ليست عشوائية، بل تُمارَس بمنهجية وبتكرار واسع، وتشمل جهات رسمية وغير رسمية وأجنبية.
- تتحمّل الحكومة السورية الجزء الأكبر من المسؤولية، سواء عبر التنفيذ المباشر أو من خلال البُنى المؤسسية المتواطئة أو الغائبة عن الفعل الرقابي.
- الأنماط المرتبطة بالتمييز الطائفي، الاعتقال التعسفي، والخطف تُعدّ من بين الأخطر نظرًا لشيوعها وتعدد الجهات المنفذة لها.
- استمرار هذا النمط من الانتهاكات يُشكل قرائن قانونية أولية على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ويستدعي تحركًا دوليًا فعالًا لضمان المساءلة والحماية.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

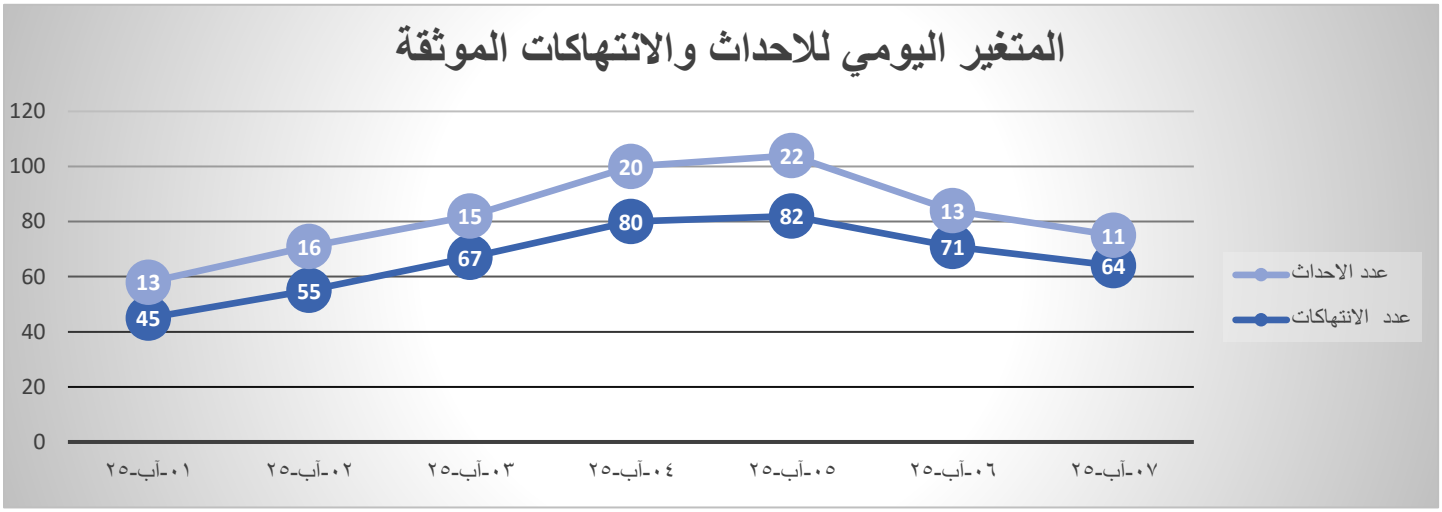

يعرض الرسم البياني التغيرات اليومية لعدد الأحداث والانتهاكات الموثقة خلال الفترة الممتدة من **1إلى 7 آب/أغسطس 2025.**

- شهدت الفترة محل الرصد **تصاعدًا تدريجيًا** منذ اليوم الأول، حيث ارتفع عدد الأحداث من **13 حدثًا** في 1 آب إلى **20 حدثًا** في 4 آب، وبلغت ذروتها في **5آب** بـ **22 حدثًا** و**82 انتهاكًا**.
- سجل **4 و5 آب** أعلى معدلات للانتهاكات (**80 و82 انتهاكًا** على التوالي)، مما يشير إلى موجة تصعيد ميداني واضحة.
- بعد الذروة، انخفضت المؤشرات تدريجيًا، لتصل في 7 آب إلى **11 حدثًا** و**64 انتهاكًا**، مع بقاء المعدلات مرتفعة نسبيًا مقارنة ببداية الشهر.
- الملاحظة البارزة أن **عدد الانتهاكات ظل مرتفعًا** حتى في الأيام ذات عدد أحداث منخفض، مما يعكس **شدة الانتهاك داخل كل حادثة** ووجود **ممارسات منهجية** تتجاوز الطابع الفردي للحوادث.

استنتاج

يعكس هذا النمط اليومي بيئة ميدانية **غير مستقرة**، تتخللها موجات تصعيد مفاجئ في منتصف الفترة، وغياب واضح لآليات المساءلة والرقابة القانونية، ما يسمح باستمرار سلوكيات انتهاكية ذات طابع منظم.

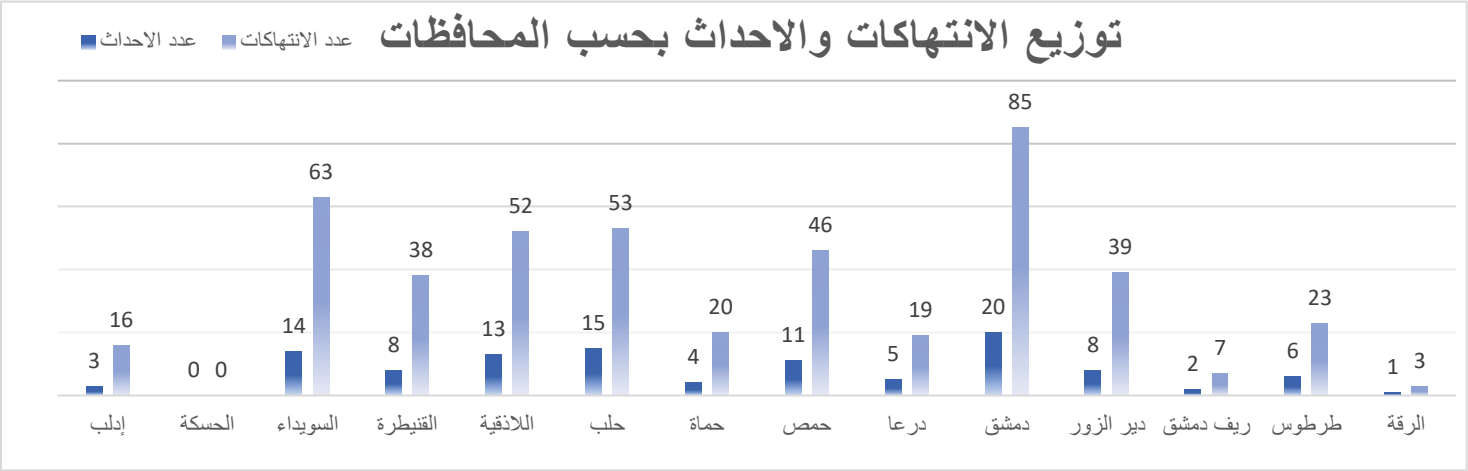

يعرض الرسم البياني توزيع الأحداث والانتهاكات الموثقة على المحافظات السورية خلال الفترة الممتدة من **1 إلى 7 آب/أغسطس 2025** .ويُظهر بوضوح أن الانتهاكات طالت معظم المحافظات، مع تركز نسبي في بعض المناطق، الأمر الذي يعكس انتشار العنف الممنهج على نطاق جغرافي واسع.

أولًا – المحافظات الأعلى من حيث عدد الانتهاكات

- **دمشق** 85 انتهاكًا / 20 حدثًا تركزت الانتهاكات في الاعتقال التعسفي، المداهمات دون إذن قضائي، والتضييق على الحريات الشخصية.
- **السويداء** 63 انتهاكًا / 14 حدثًا شملت الانتهاكات حالات اختفاء قسري، منع المساعدات، والتمييز على أساس الانتماء الاجتماعي.
- **حلب** 53 انتهاكًا / 15 حدثًا تضمنت حالات تجنيد قسري، احتجاز أطفال، واعتداءات جسدية.
- **اللاذقية** 52 انتهاكًا / 13 حدثًا ركزت على الاعتقال التعسفي، التهديد الطائفي، والتفتيش المهين.

ثانيًا – المحافظات ذات المعدلات المتوسطة

- **حمص** 46 انتهاكًا / 11 حدثًا تنوعت بين الاختطاف، التعذيب، والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي.
- **دير الزور** 39 انتهاكًا / 8 أحداث شملت تصفيات خارج القانون واعتقالات جماعية.
- **القنيطرة** 38 انتهاكًا / 8 أحداث سجل متوسط 4.75 انتهاك لكل حادثة، ما يعكس عنفًا مركبًا داخل كل واقعة واغلبها من قبل الجيش الاسرائيلي

- **درعا** 19 انتهاكًا / 5 أحداث أبرزها اعتقالات جماعية ومصادرة ممتلكات.

ثالثًا – المحافظات ذات الأرقام الأدنى

- **طرطوس** 23 انتهاكًا / 6 أحداث تركزت على الطرد القسري والانتهاكات المرتبطة بالتمييز.
- **إدلب** 16 انتهاكًا / 3 أحداث حالات متفرقة ذات نطاق محلي.
- **الرقة** 3 انتهاكات / 1 حادثة حادثة فردية موثقة.
- **ريف دمشق** 7 انتهاكات / 2 حدث تضمنت اقتحامات وتضييقًا على السكان.
- **الحسكة** صفر انتهاكات / صفر أحداث ما قد يعود لغياب التوثيق أو ضعف الوصول الميداني.

مؤشر العنف المركب داخل الحوادث

يتضح من البيانات أن بعض المحافظات تشهد **معدلًا مرتفعًا من الانتهاكات لكل حادثة،** مثل

- دمشق 4.25 انتهاك/حادثة
- القنيطرة 4.75 انتهاك/حادثة
- طرطوس 3.83 انتهاك/حادثة

هذا المؤشر يعكس أن الحوادث غالبًا ما تتضمن **سلسلة متزامنة من الانتهاكات** (مثل مداهمة + اعتقال + تهديد)، ما يرفع خطورة الأثر الحقوقي ويعزز احتمالية توصيفها ضمن **جرائم ضد الإنسانية** في حال توافر شروط الاتساع والاستهداف الممنهج.

الخلاصة

يمثل التوزيع الجغرافي خريطة عنف منتشرة تشمل مراكز المدن ومناطق الأطراف، مع تركّز ملحوظ في مناطق تخضع لسيطرة الحكومة السورية، ما يدعم فرضية **المسؤولية الرسمية أو التواطؤ المؤسسي** .كما تُظهر الأرقام بروز ظاهرة العنف المركب، وهو ما يفاقم من الأثر التراكمي للانتهاكات على السكان المدنيين.

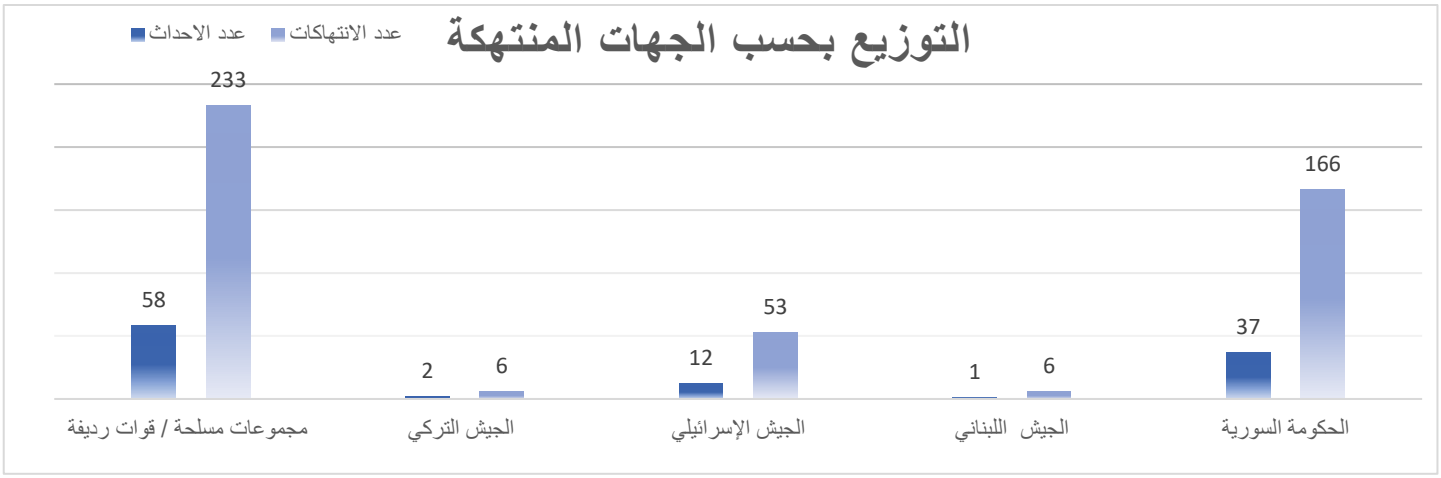

يعكس الرسم البياني توزيع الحوادث والانتهاكات الموثقة بحسب الجهات المنفذة خلال الفترة من **1 إلى 7 آب/أغسطس 2025**، ويُظهر أن هذه الانتهاكات لم تكن أحداثًا فردية أو معزولة، بل جاءت ضمن أنماط متكررة ومترابطة تدل على غياب الرقابة القضائية، وضعف أو انعدام المساءلة، مع تقاطع أدوار بين جهات رسمية وغير رسمية.

أولًا – مجموعات مسلحة / قوات رديفة

تصدّرت القائمة بـ **58 حادثة** نتج عنها **233 انتهاكًا**، بمعدل يزيد على أربعة انتهاكات لكل حادثة. يعكس هذا النمط حالة فوضى أمنية وميليشيوية، حيث سُجّلت انتهاكات واسعة مثل الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، الاستيلاء على الممتلكات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. رغم أنها جهات غير رسمية، إلا أن ارتباطها الوثيق بأجهزة حكومية أو عملها بغطاء أمني يحمّل الدولة السورية مسؤولية غير مباشرة عبر التواطؤ أو التقصير.

ثانيًا – الحكومة السورية

وثّقت **37 حادثة** تسببت بـ **166 انتهاكًا**، من أبرزها الاعتقالات التعسفية، التعذيب، المداهمات غير القانونية، والعنف الطائفي. وبموجب القانون الدولي الإنساني، تتحمل الدولة السورية المسؤولية المباشرة عن هذه الانتهاكات، خاصة في ظل غياب أي تحقيقات قضائية أو إجراءات للمساءلة، ما يعزز مناخ الإفلات من العقاب.

ثالثًا – الجيش الإسرائيلي

ارتكب **12 حادثة** أسفرت عن **53 انتهاكًا**، معظمها في محافظة القنيطرة، شملت قصف مناطق مدنية وخروقات لاتفاق فصل القوات لعام 1974، بالإضافة إلى استهداف أصول حيوية في دمشق. هذه الأفعال تمثل خرقًا صارخًا لاتفاقيات جنيف وتشكل تهديدًا مباشرًا لحياة المدنيين وسلامتهم.

رابعًا – الجيش التركي

سُجّلت **حادثتان** تسببتا في **6 انتهاكات**، وقعت في ريف حلب والرقة، وشملت عمليات قصف وتهجير جزئي للسكان. ورغم محدودية العدد، فإن التنسيق الوثيق مع فصائل "الجيش الوطني" يضع تركيا في موقع المسؤولية الميدانية كقوة احتلال بحكم الواقع، وفق اتفاقيات لاهاي وجنيف.

خامسًا – الجيش اللبناني

تورّط في **حادثة واحدة** نتج عنها **6 انتهاكات** قرب الحدود السورية اللبنانية، تضمنت عمليات احتجاز تعسفي وتعديات جسدية على مدنيين مع العلم ان هناك عشرات الحالات شبه اليومية التي تشمل عمليات الترحيل او اطلاق النار خلال العبور علما ان اغلبهم مدنيين فارين من العنف او بحثا عن عمل او بيئة حياة افضل.

الخلاصة

أكثر من ثلثي الانتهاكات خلال الفترة محل الرصد ارتكبتها الحكومة السورية والمجموعات المسلحة المرتبطة بها، مما يعكس تقاربًا في أسلوب العمل أو سياسة أمنية منسقة تقوم على العنف المنهجي. أما الجهات الأجنبية (إسرائيل، تركيا، لبنان) فتبرز كفاعلين عسكريين نشطين داخل الأراضي السورية، دون خضوع فعلي لآليات مساءلة أو رقابة قانونية دولية، الأمر الذي يفاقم مناخ الإفلات من العقاب ويضاعف الأثر السلبي على المدنيين.

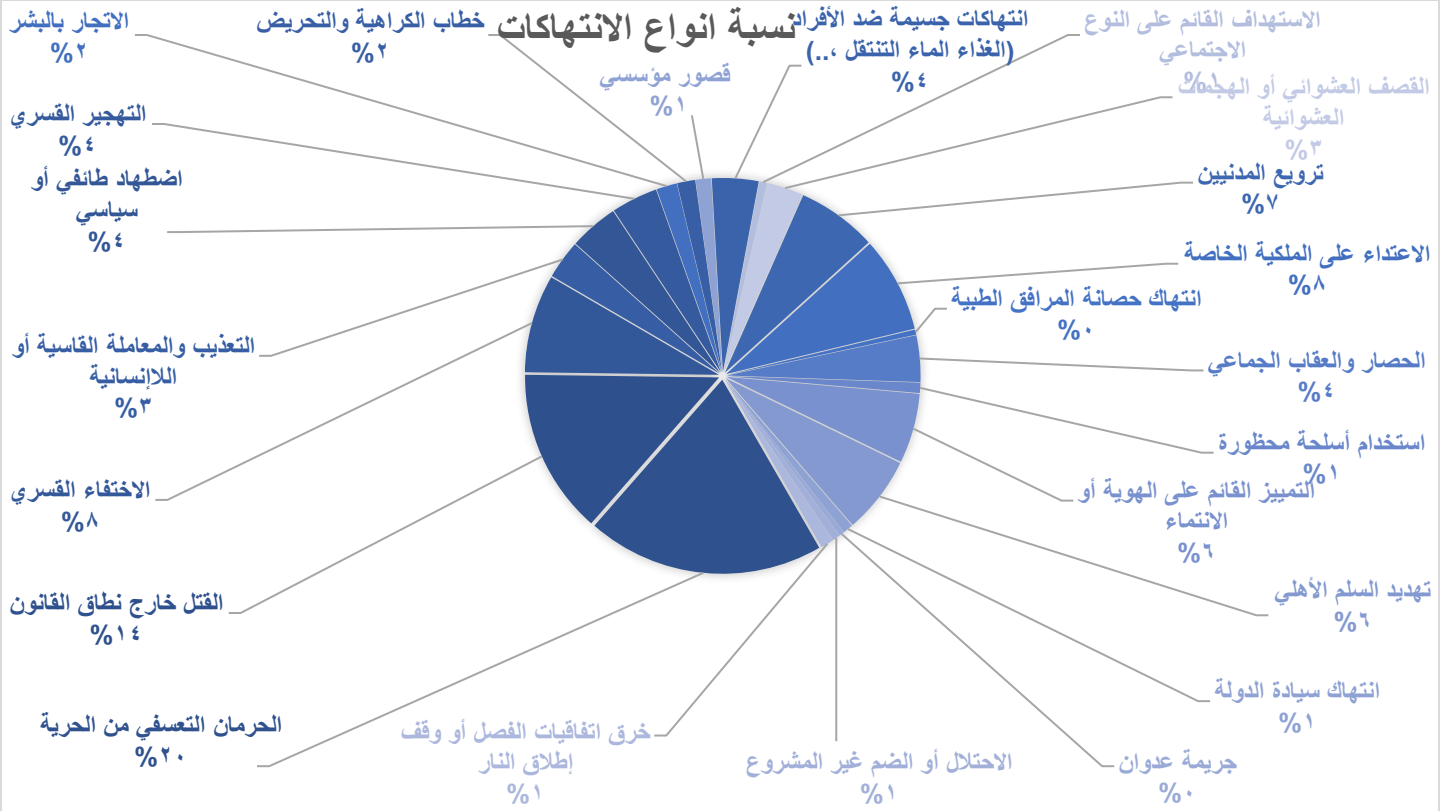

يعكس الرسم البياني الدائري التوزيع النسبي لأنواع الانتهاكات الموثقة خلال الفترة من **1 إلى 7 آب/أغسطس 2025**، ويُظهر أن هذه الانتهاكات تتنوع بين انتهاكات جسيمة مباشرة بحق الأفراد، وأخرى بنيوية تعكس خللًا وظيفيًا ومؤسسيًا في بنية الدولة وآليات الحماية.

أولًا – الانتهاكات الجسيمة ضد الحرية والسلامة الجسدية

- **الحرمان التعسفي من الحرية** شكّل النسبة الأعلى (20%)، ويشمل الاعتقال التعسفي والاحتجاز دون سند قانوني، وغالبًا ما ارتبط بممارسات أخرى كالتعذيب أو التهديد.
- **الإخفاء القسري** جاء في المرتبة الثانية (8%)، وهو مؤشر خطير على استمرار سياسات الإخفاء المنظمة.
- **القتل خارج نطاق القانون** (4%)، و**التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية** (3%)، تم توثيقهما خصوصًا في مراكز الاحتجاز ومواقع العمليات الأمنية.
- **التهجير القسري** (4%)، عكس محاولات تغيير التركيبة السكانية في مناطق محددة.

ثانيًا – الانتهاكات الموجهة ضد الممتلكات والحقوق المدنية

- **الاعتداء على الملكية الخاصة** (8%)، تمثل في مصادرة الممتلكات أو تدميرها عمدًا أثناء العمليات العسكرية أو الأمنية.
- **التمييز القائم على الهوية أو الانتماء** (6%)، و**الاضطهاد الطائفي أو السياسي** (4%)، يعكسان سياسة ممنهجة لاستهداف فئات بعينها.
- **الانتهاك الجسيم لحصانة المرافق الطبية** (6%)، من خلال استهداف المستشفيات أو عرقلة الوصول إليها.

ثالثًا – الانتهاكات المؤسسية والبنيوية

- **قصور مؤسسي** (4%)، و**انتهاكات جسيمة ضد الأفراد في الاحتياجات الأساسية** مثل الغذاء والماء (4%)، تؤكد فشل السلطات في ضمان الحقوق الأساسية.
- **استخدام أسلحة محظورة** (6%)، و**تهديد السلم الأهلي** (6%)، تشير إلى استمرار النزعة العسكرية في إدارة الصراع.
- **الحصار والعقاب الجماعي** (4%)، يعكس نمطًا من العقوبات التي تطال السكان المدنيين ككل.

رابعًا – الانتهاكات الأخرى ذات الأثر الاجتماعي والسياسي

- **القصف العشوائي أو الموجه ضد مناطق مدنية** (2%)، و**ترويع المدنيين** (2%)، يمثلان اعتداءً مباشرًا على الحق في الحياة والأمان.
- **خطاب الكراهية والتحريض** (2%)، ساهم في تأجيج الانقسام الداخلي.
- **الانتحار بالبشر** (2%)، وهو نمط شديد الخطورة من الانتهاكات المرتبطة بالنزاع.

الخلاصة

تُظهر المعطيات أن **الحرمان من الحرية**، و**الإخفاء القسري**، و**الاعتداء على الملكية الخاصة**، و**التمييز** تمثل الركائز الرئيسية للانتهاكات في هذه الفترة. النسب المرتفعة لهذه الفئات تعكس **سياسات قمعية منهجية**، في حين تكشف الانتهاكات المؤسسية عن **فشل بنيوي** في منظومة الحماية، الأمر الذي يضاعف الأثر السلبي على المجتمع ويهدد بتآكل الأسس القانونية والحقوقية للدولة.